

ملخص البحث

إيكو بريبادي، 10220011\135010112111006. موقف المحامي في تسوية المنازعات الاقتصادية الشريعة غير التقاضي عند القانون الإندونيسية. البحث الجامعي. قسم الحكم الاقتصادي الإسلامي. كلية الشريعة. جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

المشرف الأول: د. الحاج نور ياسين، الماجستير.

المشرف الثاني: صانتي رزقواتي، الماجستير.

الكلمات الرئيسية: المحامي، الاقتصادية الشريعة، تسوية المنازعات غير التقاضي.

النمو السريع من الاقتصاد الشريعة في هذه العقود الثلاثة الأخيرة هو يؤثر أيضا لزيادة المنازعات المحتملة في مجال الاقتصاد الشريعة. ولغرض تسوية المنازعات السريعة والفعالية والكفاءة، وجب على كلا أطراف المتنازعين التفاوض والتسوية المنازعات غير التقاضي كطريقة البديلة في تسويتها. وعادة، استخدام كل من الأطراف المتنازعين الخدمات من المحامي المهنية لأنيساعد حلهم في النزاعات والمسائل لقانونية الأخرى.

تتكون هذا لدراسة من مشكلتان اثنتان، (1) أينمو اقفالمحامي في تسوية المنازعات الاقتصادية الشريعة غير التقاضي لقانون الإندونيسية، و (2) كيفا لضمنا لقانوني للمحامي في تسوية المنازعات الاقتصادية الشريعة غير التقاضي لقانون الإندونيسية. هذا البحث أحد من البحوث القانونية المعيارية. واستخدم طريقة التفسير النحوي والتفسير القانوني في تحليل مصادر القانونية.

ظهرت النتائج من هذا البحث أن تسوية المنازعات الاقتصادية الشريعة غير التقاضي، قام المحامي محل موكله يقوم بخدمة قوته وسلطانه والقيام بمبايعة قانون في مصلحة موكله. وكذلك يمكن للمحامي أن يقوم كالمستشار القانوني والمفاوض الوسيط والموفق المحكم. وأما موقف المحامي في تسوية المنازعات الاقتصادية الشريعة غير التقاضي لها لأثر القانوني كما يلي: (1) عدم الشروط القياسية لقانوني للموفق والمفاوض والوسيط في القانون رقم 1999/30 يؤثر إلبفرا غالق اعدة الذي يسبب إلبالفناء القانوني لدي المحامي لتنفيذ دورها في تسوية المنازعات الاقتصادية الشريعة غير التقاضي؛ (2) وفقا للقسم 5 في القانون رقم 2003/18 حول المحامي، هنا كموقف غير واضح لمحامي كالمنفذ القانون.